

لجنة المال والموازنة شكلت لجنة فرعية لمناقشة اقتراحات قوانين الصندوق السيادي

الأربعاء 16 تشرين الثاني 2022

عقدت لجنة المال والموازنة جلسة عند الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الأربعاء الواقع فيه 2022/11/16، برئاسة رئيس اللجنة النائب إبراهيم كنعان وحضور مقررها النائب علي فياض والنواب السادة: فؤاد مخزومي، آلان عون، جان طالوزيان، جهاد الصمد، غازي زعيتر، أيوب حميد، راجي السعد، عدنان طرابلسي، ميشال معوض، غسان حاصباني، حسن فضل الله، غادة أيوب، إبراهيم منينمة، ياسين ياسين، ناصر جابر، محمد خواجه، ملحم خلف، فريد البستاني، إبراهيم الموسوي، طه ناجي، هادي ابو الحسن، سيزار أبي خليل، أمين شري، مارك ضو، قاسم هاشم، فراس حمدان، وضاح الصادق ورازي الحاج.

كما حضر الجلسة:

-معالي وزير المالية يوسف خليل.

-معالي وزير الإقتصاد والتجارة أمين سلام.

-رئيس هيئة إدارة قطاع البترول بالتكليف كابي دعبول.

-عضو مجلس إدارة هيئة إدارة قطاع البترول وسام شباط.

وذلك لدرس اقتراحات قوانين الصندوق السيادي اللبناني .

عقب الجلسة تحدث النائب إبراهيم كنعان فقال:

"بعد ترسيم الحدود البحرية، من أهم الخطوات هي إنشاء صندوق سيادي لتطمين اللبنانيين بالنسبة للعائدات النفطية. بحثنا اليوم في ثلاثة اقتراحات قوانين، ولهذا الصندوق ومواصفات ثلاث هي أكبر قدر من الاستقلالية:

أولاً، لتجنب الدخول في ما حصل في الماضي لا سيما أن اللبنانيين يقولون "العوض بسلامتكن" عند الحديث أمامهم عن الصناديق. لذلك المطلوب استقلالية فعلية عن الإدارة المالية للدولة اللبنانية وسياساتها المالية وعجز موازنتاتها. أما الصفة الثانية فهي المحفظة الادخارية التي يتم من خلالها" تصميد "عائدات وأموال النفط والغاز للأجيال المقبلة، بالإضافة الى الصفة الثالثة وهي المحفظة الاستثمارية التي من خلالها يمكن إنجاز مشاريع تنموية وفق نسب محددة.

وركز النائب كنعان على " أهمية إدارة وحوكمة الصندوق التي تخضع للمعايير الدولية التي حددها صندوق النقد الدولي في ال 2008 والتي عرفت بمبادئ سندياغو."

وذكر أننا" استمعنا الى مختلف الآراء في الاقتراحات التي أمامنا، وكان هناك تشابه في بعض الأمور، وتناقض في أخرى. والتناقض الأساسي هو حول مرجعية الصندوق وهل تكون برئاسة الجمهورية أم وزارة المال، أم كما اقترح النائب تيمور جنبلاط بمؤسسة عامة تحمل طابعاً خاصاً ومدارة."

وأكد النائب كنعان ان تركيز اللجنة" أتى على ضرورة الإطالة على العالم واللبنانيين بشيء مختلف عن المحاصصة ومنطق ال 6 و6 مكرر والإتيان بأناس لحفظ حضور الحزب الفلاني او غيره. بينما المطلوب الإتيان بالكفاءة واحترام المعايير الدولية وإشراف دولي وفق مبادئ صندوق النقد."

ولفت الى أن" المطلوب أكبر قدر من الاستقلالية التي وصل بعض الزملاء الى وصف الصندوق ب"الجزيرة المعزولة"، مع الإبقاء على ترابط مع الواقع المحلي لاسيما أنه لا يمكن أن نغيب عن واقع الانهيار المالي. الى ذلك تم طرح أن تكون استثمارات الصندوق السيادي بمعظمها خارج لبنان ولا يجب أن تكون متأثرة بالسياسات المالية والنقدية الفاشلة والهدر التي شهدناها في السنوات الماضية."

وأعلن النائب كنعان عن" تشكيل لجنة فرعية برئاستي ستضم ممثلين عن الكتل النيابية، وستجتمع الأربعم المقبل، وستتم دعوة خبراء مختصين اليها ووزراء المالية والطاقة والاقتصاد، لإعداد دراسة مقارنة مع عدد من الدول التي اعتمدت صيغة الصندوق السيادي لأن نتعلم من خبرتهم وخلاصة تجربتهم."

كما أكد النائب كنعان أنه" يتحدث البعض عن ان استخراج النفط والغاز يحتاج الى سنوات، وحتى لو استغرقت العملية مئة عام فالبدء بخطوات جدية، بعد ترسيم الحدود البحرية، يتطلب تحديد الثروات التي نتحدث عنها من خلال الصندوق السيادي وتكريس الاستقلالية والشفافية، ما يعطي وجهاً جديداً للبلاد وإمكانية أكبر لثقة أفضل مع المجتمع الدولي، ويعزز التفاوض مع صندوق النقد ويؤمن الأوكسيجين للاقتصاد اللبناني قبل تحقيق العائدات المالية."

وأخيراً شدد النائب كنعان على أن " أهم ما خسره لبنان بسبب السياسات هي الثقة أما اليوم فأهم ما سيربحه من خلال هذا الصندوق هي الثقة التي ستعيدنا الى الواجهة والخريطة المالية الاقتصادية لبناء وضع أفضل للبنان اللبنانيين."